

PENSION IN ISLAM

Dr. Muhamad Yasin Mahmud ALMSHHADANI¹

University of Babylon, Iraq

Abstract

Pensions are the lifeblood of society and the basis for building a family. It is manifold with many branches because it has a close relationship with people's lives and their requirements, costs of living, and the prices of things as real estate, such as houses or land and buildings, and the prices of living materials of all kinds and the prices of jewels, clothes and animals, as well as compensation for damage Material, and the topic of blood money, inheritance and loss, or what was in the rule of real estate such as ships, or money, whether it was slaves, or others, it is a very complex topic and the process of limiting it in a very difficult research, and therefore I have limited the research to the pensions of the caliphs, princes, ministers, judges, pimps, writers and workers, since I took over The Caliphate Abu Bakr al-Siddiq (may God be pleased with him), until the end of the Abbasid state, traced the difference in the pension scale and the reasons that led to this difference, and the belief of the caliphs that they did not have to account or torment in taking money, and bad scholars nourished this belief and increased it in their ability to The hearts of these tyrants, but things changed when righteous caliphs took over, and the situation did not continue on that, so the caliphs of the Abbasid state were at their disposal houses of money, and in their hands, they distribute from it as they wish and forbid what they want. It is forbidden for those who want, as they added to themselves and the people of their house, but when the non-Arabs conquered the state, they reduced the powers of the Caliph, as a sum of money was set for him only, and the livelihood of judges, pimps and clerks was changing according to the change of the rulers in that period of the state. Islamic.

Key words: The Pension In Islam, The Adult Caliphs' Pension, The Caliphs and Their Role In Determining The Pension, The Pension of Guardians, Pimps, Writers and Workers in The Islamic State.

 <http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.28.2>

¹  moh_1959@hotmail.com, <https://orcid.org/0000-0001-7276-9992>

المعاش في الإسلام

د. محمد ياسين محمود المشهداني

جامعة بابل، العراق

الملخص

تعتبر المعاشات عصب الحياة للمجتمع وأساس بناء الأسرة فهو متشعب الجوانب كثير الفروع لما له من علاقة وثيقة بحياة الناس ومستلزماتهم، وكلف المعيشة، وأثمان الأشياء عقارا كانت كالدور أو الأراضي والأبنية، وأثمان مواد المعيشة على اختلاف أصنافها وأثمان الجواهر، والثياب والدواب، وأيضا التعويض عن الضرر المادي، وموضوع الدية والأرث والضياع، أو ما كان في حكم العقار كالسفن، أو مالا سواء أكان من الرقيق، أو غيرها فهو موضوع متشعب جدا وعملية حصره في بحث في غاية الصعوبة ولذلك اختصرت البحث على معاشات الخلفاء والأمراء والوزراء والقضاة القادة والكتاب والعمال، منذ تولي الخلافة الخليفة أبو بكر الصديق (رضي الله عنه)، حتى نهاية الدولة العباسية، وتتبع الاختلاف في سلم المعاشات والأسباب التي أدت إلى هذا الاختلاف، واعتقاد الخلفاء أن ليس عليهم حساب أو عذاب في الأخذ من أموال العامة، وكان علماء السوء يغذون هذا الاعتقاد ويزيدونه تمكناً في قلوب هؤلاء المتسلطين، ولكن تغيرت الأمور عند تولي خلفاء صالحين، ولم يستمر الحال على ذلك فكان خلفاء الدولة العباسية حيث كان بيت المال تحت تصرفهم وفي أيديهم، يوزعون منها كيف ما يرغبون ويحرمون منها من يريدون، كما أضافوا لأنفسهم ولأهل بيتهم الضياع، ولكن عندما تغلب الأعاجم على الدولة العباسية عمدوا إلى تقليص سلطات الخليفة كما حدد له مبلغ من المال فقط لا غير، كما أن أرزاق القضاة والقواد والكتاب كانت في تغير تبعاً لتغير ولاية الأمر في تلك الفترة من الدولة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: المعاش في الإسلام، معاش الخلفاء الراشدين، الخلفاء ودورهم في تحديد المعاش، معاش الوزراء والقادة والكتاب والعمال في الدولة الإسلامية.

المقدمة

تعتبر المعاشات من أهم ضرورات ديمومة الحياة لكونها ترتبط بحياة الناس ومعيشتهم وأثمان الأشياء على اختلاف أشكالها وأنواعها واحتياجاتها فهي عصب الحياة، وبدونها يستحيل أن تكون هناك حياة.

أهمية البحث: تكمن في تبيان أهمية المعاش واستخداماتها الاجتماعية لأنه من أقوى الأسباب في سير الدولة وتقلب الأحوال عليها، لكونه مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بحياة المجتمع وكلف المعيشة.

أهداف البحث: التعرف معاشات الخلفاء، والوزراء، والقواد، والقضاة، والكتاب، والعمال، منذ تولي أبي بكر الصديق (رضي الله عنه)، ثم خلافة الدولة الأموية، فالدولة العباسية.

هيكل البحث: احتوى البحث إضافة إلى المقدمة والخاتمة وقائمة المصادر والمراجع النحو الآتي:

المبحث الأول: المعاشات عبر تأسيس الدولة الإسلامية.

أولاً: معاش الخليفة في زمن الخلفاء الراشدين.

ثانياً: معاش الخلفاء في عهد الخلافة الأموية والخلافة العباسية.

المبحث الثاني: سلم المعاشات حسب الرتبة والمكانة.

أولاً: الوزراء.

ثانياً: القضاة.

ثالثاً: القادة.

رابعاً: الكتاب.

خامساً: العمال.

المبحث الأول: المعاشات عبر تأسيس الدولة الإسلامية.

أولاً: معاش الخلفاء في زمن الخلفاء الراشدين.

عندما تولى الخلافة أبو بكر الصديق (رضي الله عنه)، الخلافة في سنة (11هـ)، ظل يزاوّل عمله في السوق وفي الوقت نفسه أعباء الخلافة، ثم رأى من الضرورة أن يتفرغ للنظر في أمور المسلمين، فتفرغ لها، ففرض له ولعياله ستة عشر درهماً في اليوم (الطبري، د. ت، 432 ص؛ ابن الأثير، د. ت، ص 434)، ولما تولى الخلافة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، في سنة (13هـ)، وجلس على رزق الخليفة أبو بكر الصديق (رضي الله عنه)، من بيت المال فاشتدت حاجته، فأذن له المسلمون أن يأخذ من بيت المال يسد رزق عياله، وحلة للشتاء، وحلة للصيف، وراحلة للحج، ودابة في حوائجه وجهاده (الطبري، د. ت، ص 616؛ السيوطي، 1964م، ص 128)، ولما استخلف عثمان بن عفان (رضي الله عنه)، في سنة (23هـ)، لم يأخذ رزقاً من بيت المال، فقد كان غنياً، وخلف لما قتل، مالا وضيعاً وخيلاً وإبلاً (المسعودي، 1966م، ص 544)، ولما تولى الخلافة علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)، في سنة (35هـ)، لم يتناول رزقاً، وقد اكتفى ببعثاته الذي كان يتناوله مع المسلمين، حتى أن الحب الذي كان يأكل منه، يجلب له من ماله بالمدينة (ابن الأثير، د. ت، ص 401)، وكان يكنس بيت المال، ويصلي فيه، حتى يشهد له أنه لم يحبس فيه المال عن أحد من المسلمين (السيوطي، 1964م، ص 128)؛ وسأله أخوه عقيل، أن يعطيه لأنه محتاج، فقال له: "اصبر حتى يخرج عطائي مع المسلمين، فأعطيك، فألح، فقال لرجل من أصحابه: خذ بيده وانطلق به إلى حوانيت أهل السوق، فقال له: دق هذه الأقفال وخذ ما في الحوانيت، وقال: تريد أن تتخذني سارقاً؟ فقال له: وأنت تريد أن تتخذني سارقاً أن آخذ أموال المسلمين فأعطيكهم دونهم، فقال له: لآتين معاوية، فقال له: أنت وذاك، فأتى معاوية، فسأله، فأعطاه مائة ألف" (السيوطي، 1964م، ص 204).

ثانياً: معاش الخلفاء في عهد الخلافة الأموية والخلافة العباسية.

ولما تأسست الدولة الأموية وتولى الخلافة معاوية بن أبي سفيان، فقد تغيرت الأحوال عما كانت عليه في الخلافة الراشدة، فقد كانوا يأخذون الأموال ويضعونها في حقوقهم، وأن معاوية كان يضعها كيف شاء (البيهقي، 1966م، ص 148)، كما أنه أمر أن يصطفى له من الغنائم كل ذهب وفضة، ويخصص له خالصاً (الجاحظ، 1968م، ص 217)، وأخرج من كل بلد ما كانت ملوك الفرس تأخذه لنفسها من الضياع العامرة، وجعله صافيه لنفسه، أو أقطع جماعة من أهل بيته (اليقوي، 1969م، ص 234)، وأمر أن يحمل له ما كان يحمل للأكاسرة من هدايا النبروز والمهرجان. ولما تولى الخلافة عبد الملك بن مروان، اتخذ سياسة العنف لخصها في خطبته بالمدينة بعد أن قتل عبد الله بن الزبير، قال: "من كان قبلي من الخلفاء، كانوا يأكلون ويظعمون من هذه الأموال إلا وأني لا أداوي أدواء هذه الأمة إلا بالسيف ... والله لا يأمرني أحد بتقوى الله بعد مقامي هذا. إلا ضريت عنقه" (السيوطي، 1964، ص 219)، وسار أولاد عبد الملك من بعده على سيرته، ولما استخلف الخليفة الصالح عمر بن عبد العزيز، أعاد سيرة الخلفاء الراشدين والزم بني أمية برد ما أخذه من الناس (ابن الأثير، د. ت، ص 64)، وبدأ بزوجه فاطمة بنت عبد الملك بن مروان، فردت جميع ما لديها من حلي وجواهر إلى بيت مال المسلمين (ابن الأثير، د. ت، ص 41)، وكانت له حلتان، إذا غسل احدهما لبس الأخرى (الأصفهاني، د. ت، ص 38)، كما كان يسرج عليه الشمعة ما كان في حوائج المسلمين، فاذا فرغ من حوائجهم، أطفأها، وأسرج عليه سراج (السيوطي، 1964م، ص 236)، وعندما توفي الخليفة عمر بن عبد العزيز (السيوطي، 1966م، ص 234)، وخلفه يزيد بن عبد الملك، عمد إلى جمع ما صنعه عمر فأبطله (ابن الأثير، د. ت، ص 67)، وإلى عمال عمر فعزلهم جميعاً (اليقوي، 1969م،

ص306)، وأرسل إلى عراك بن مالك أحد مساعدي عمر بن عبد العزيز في رفع المظالم، فأمر بنفيه إلى دهلك (الأصفهاني، د.ت، ص255)، ولما تولى العباسيون الخلافة، لم يحدث تغير عما كان عليه الأمويين، وأن بيوت الأموال كانت تحت تصرفهم يعطون من يريدون ويحرمون من يريدون، كما استصفوا لأنفسهم ولأهل بيتهم الضياع (التنوشي، 1995م، ص58)، وأصبح بعضها معروفاً لا يملكها إلا خليفة أو ولي عهد (الأصفهاني، د. ت، ص73)، وكان في ذلك الوقت هناك من يعاني ضيق العيش فقد كان الخليل بن أحمد الفراهيدي سيد الأدباء، طعامه الخبز اليابس (ياقوت الحموي، 1924م، ص182)، والذي اضطر فيه الضر بن شميل المازني أن يبارح البصرة لما ضاقت به أسباب المعيشة (ياقوت الحموي، 1924م، ص219)، وكان أبو القاسم الزنجاني المحدث، يعطي الباقلائي، دانقاً واحداً في الشهر، ليبل له كسر الخبز اليابس بماء الباقلاء (ابن الجوزي، 1938م، ص96)، وكانت نفقة إبراهيم الجري في شهر رمضان كله لم تتجاوز درهماً واحداً وأربعة دوانيق ونصف الدانق (ابن الجوزي، 1938م، ص5)، كان الخليفة المتوكل يصرف على بناء قصوره في سامراء ثلاثة عشر مليون دينار (الشابشي، 1966م، ص160)، وصرف في حفل ختان ولده المعتر ستة وثمانين مليون درهم (الشابشي، 1966م، ص10)، وكان ما أفاده المزين الذي قام بالختان نيف وثمانون ألف دينار، سوى الصياغات، والخواتم، والجواهر، والعدات (الشابشي، 1966م، ص10)، كما احتسب ما صرفه المقتدر، إسرافاً وتبذيراً، ما عاد ما كان واجباً أن يصرف فبلغ مقداره نيفاً وسبعين مليون دينار عدا ما كان واجباً أن يصرف فبلغ مقداره نيفاً وسبعين مليون دينار (ابن مسكويه، 1914م، ص241)، وقد صرف في حفل ختان خمسة من أولاده ستمائة ألف دينار (السيوطي، 1964م، ص380)، كما ذكروا أن المنصور مات عن تسعمائة ألف ألف وخمسين ألف درهم، وأن الرشيد خلف مائة ألف ألف دينار، وأن المكتفي خلف مما جمعه المعتضد، وهو ومن بعده، مائة ألف ألف دينار (الثعالبي، د. ت، ص118)، ولكن عندما تغلب الأعاجم على الدولة تقلص سلطان الخليفة، وأصبح يعتمد في تدبير أموره على هبات المتغلبين، وما يقرونه له من النفقة (ابن الجوزي، 1938م، ص330)، وعندما استقر معز الدولة في العراق حجر على الخليفة المستكفي، وقدر له في كل يوم، برسم النفقة، خمسة آلاف درهم فقط (السيوطي، 1966م، ص397)، وفي سنة (334هـ)، لما بايع معز الدولة، المطيع، حدد نفقته الفي درهم لكل يوم (ابن مسكويه، 1914، ص87؛ الهمذاني، 1958م، ص150؛ الذهبي، 1990م، ص152)، وفي سنة (335هـ)، لما حلف المطيع لمعز الدولة أن لا يبغيه الغوائل، وأن لا يمالى له عدواً، أزال معز الدولة عنه التوكيل، وسلم إليه ضياعاً، سميت "ضياع الخدمة"، وكان ارتفاعها مائتا ألف دينار في السنة (ابن مسكويه، 1914م، ص108)، ولكن واردات هذه الضياع لم تكن تكفي مصاريف الخليفة وأفراد عائلته وخدم قصوره، ولكن هذه الضياع لم تسلم من اقتطاع بعضها والتغلب على حدودها واغتصابها بحجة الضمان من قبل معز الدولة وبخيار من بعده (ابن مسكويه، 1914م، ص344)، حتى أن الخليفة، المطيع لما طالبه عز الدولة بخيار، بأن يعينه بمال من أجل غزو الروم، أجابه: "بأن ما لديه يقصر عن كفايته من القوت" (ابن مسكويه، 1914م، ص307)، وأن الخليفة استمر يعاني من حالة الضيق إلى أن قدم عضد الدولة بغداد سنة (364هـ)، فأعاد للخليفة "ضياع الخدمة" بعد أن انتزعها من تغلب عليها (ابن مسكويه، 1914م، ص344)، وقد أخذ حال الخليفة بين المد والجزر باختلاف ذي السلطان المتغلب.

المبحث الثاني: سلم المعاشات حسب الرتبة والمكانة.

أولاً: الوزراء

أبو سلمة حفص بن سلمان الخلال أول من وقع عليه اسم الوزير في الإسلام، وهو وزير الخليفة أبو العباس السفاح أول خلفاء الدولة العباسية، ولم يكن قبله من يعرف بهذه الصفة، وقد وزر للسفاح سنة (132هـ) (ابن خلكان، د. ت، ص447؛ ابن الطقطقي، د. ت، ص153؛ الزركلي، 1969م، ص291)، وأن رزق الوزارة في عهد المتوكل، كان أكثر من عشرة آلاف درهم (التنوشي، 1995، ص3)، وكان راتب الوزير عبيد الله بن سليمان وزير المعتضد، ألف دينار في الشهر (الجهشاري، 1983م، ص25)، وأن الخليفة المقتدر في سنة (296هـ)، لما وزر أبو الحسن علي بن محمد بن الفرات أجرى عليه خمسة آلاف دينار في الشهر (الجهشاري، 1983م، ص119؛ ابن مسكويه، 1914م، ص258)، ثم أن المقتدر أجرى على المحسن بن الوزير أبي الحسن بن فرات، رزقاً قدره ألفا دينار في الشهر، زيادة على رزق الدواوين (ابن مسكويه، 1913م، ص93)، وبالتالي أصبح الراتب المقرر لمن وزر بعد ابن الفرات، سبعة آلاف دينار في الشهر، منها خمسة آلاف رزق الوزارة (الجهشاري، 1983م، ص306)، وألفا دينار باسم ولده (ابن مسكويه، 1914م، ص254)، وقد أصبح من المقرر لكل من وزر، أن يستلم فضلا عن راتبه، اقطاعا، بعد تنزيل راتبه، مائة وسبعون ألف دينار إضافة إلى رزق الوزارة (الجهشاري، 1983م، ص159)، ولما زاد الاختلال في ميزانية الدولة- كتب الوزير أبو الحسن علي بن عيسى ابن الجراح إلى الخليفة المقتدر، أنه في غنى عن اقطاع الوزير، وأنه يوفره، ويوفر رزق الوزارة، وهو ستة آلاف دينار كل شهر (ابن مسكويه، 1914م، ص93)، وفي السنة (324هـ)، عندما عين الخليفة الراضي، الأمير ابن رائق، أميراً للأمرء، أصبح ابن رائق، وكتبه، ينظران في كافة الأمور، وصارت أموال النواحي تحمل إلى خزائنه، فبطل أمر الوزارة، ولم يبق للوزير نظر في أمر النواحي، ولا الدواوين، ولا الأعمال، ولم يبق له سوى اسم الوزارة، والحضور في المواكب إلى دار السلطان بسوار وسيف ومنطقة (ابن مسكويه، 1914م، ص352)، وقد استبد ابن رائق بجميع الأمور وولى النظر والعمال ورفعت له جميع المطالبات، ورد الحكم في جميع الأمور، ولم يبق للوزير سوى الاسم، ومن غير حكم ولا تدبير (ابن الطقطقي د. ت، ص153)، كما بلغ من نقص مرتبة الوزير،--أن ناصر الدولة الحمداني وهو أول ملوك الدولة الحمدانية في الموصل، نصب في سنة (331هـ)، أحمد بن عبد الله الأصبهاني، وزيراً للخليفة للمتيقن، وأرزقه مائتي دينار في كل شهر (الصولي، د. ت، ص238؛ التنوشي، 1995م، ص231)، وفي سنة (334هـ) استغنى معز الدولة البويهني عن أكثر الدواوين، فبطلت أرزاقها، وجمعت الأعمال كلها في ديوان واحد، لأنه أقطع قواده ضياع السلطان وحق بيت المال في ضياع الرعية، وصار أكثر السواد مغلقاً، وزالت أيدي العمال عنه، وبقي اليسير منه، من المحلول، فضمن، فاستغنى الناس عن الدواوين (ابن مسكويه، 1914م، ص96)، ولم يتبين أن الوزير في الدولة البويهنية كان يتقاضى راتباً، بل كان يخصص له اقطاع بخمسين ألف دينار (ابن مسكويه، 1914م، ص242)، ولكن لم يكن يكتفي الوزير بهذه الاقطاعات، وأن أبو جعفر الصيمري وزير معز الدولة البويهني لما مات، طمع أبو علي الطبري عامل الأهواز، أن يحل محله، وبذل لمعز الدولة مالا كثيراً، وقدم منه أول مرة ثلاثمائة ألف دينار (الهمذاني، 1958م، ص163)، وكان أبو الفضل العباس بن الحسن الشيرازي الذي وزير لعز الدولة باختيار بن معز الدولة، يعمل في كل سنة، دعوة لمعز الدولة وعسكره، ينفق فيها مبالغ كبيرة (الحصري القيرواني، د. ت، ص278)، وكان كاتب الوزير في أيام الخليفة عبد الرحمن الناصر الأندلسي، ثمانين ألف جنيه في السنة غير الهدايا، وراتب الوزير العادي، أربعين ألف جنيه (زيدان، د. ت، ص163)، وأما الوزراء في الدولة السلجوقية، فكان جاري العادة أن يقطعوا عشر مغل البلاد (ابن خلكان، د. ت، ص144)، وأن راتب الوزير في الدولة الفاطمية كان خمسة آلاف دينار في الشهر، ولكل

واحد من أولاده واخوته (200-300)، دينار في الشهر، ما عدا الاقطاعات وما كان يدفع لهم في المواسم من الهدايا والخلع، فريما بلغ راتب الوزير وتوابعه مما يلحقه من الاقطاع، مائة ألف دينار في السنة (زيدان، د. ت، ص 163)، وبعد أن استعاد الخليفة سلطانه فليس لدينا مراجع توضح مقدار هذه الرواتب، ولكن هناك ظاهرة تبين مقدار المبالغ التي كانت تبذل مقابل الحصول على منصب الوزير، وأن فخر الدولة بن جهير، بذل للخليفة القائم في السنة (454هـ) ثلاثين ألف دينار لكي يختاره لوزارته (ابن الطقطقي، د. ت، ص 294؛ ابن الأثير، د. ت، ص 434)، وفي السنة (530هـ)، لما استخلف المتقي قلد الوزير شرف الدين، ديوان الخليفة، وقرر عليه ألف وعشرين ألف دينار (ابن الجوزي، 1938م، ص 62)، وعلى ما يبدو أن قيام الوزير بدفع مال من أجل منصب الوزارة، هذا يعني أن هذا المنصب إذا تمكن فيه، سوف يعيد ما دفعه للحصول عليه، ويضيف له مالا

ثانياً: القضاة

كان القضاء في أيام النبي محمد (صلى الله عليه وسلم)، والخليفة أبو بكر الصديق (رضي الله عنه)، احتساباً لا رزق عليه، وأول قاضي فرض له رزق هو زيد بن ثابت عندما استعمله الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، وفرض له رزقاً (وكيع، د. ت، ص 108)، كما استقضى الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، شريح بن الحارث الكندي على الكوفة (وكيع، د. ت، ص 393)، فاستمر قاضياً سبعة وخمسين سنة (وكيع، د. ت، ص 397)، وكان رزقه في أيام الخليفة علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)، خمسمائة درهم في الشهر (وكيع، د. ت، ص 227)، والقضاة في أيام الخلفاء الراشدين ينصبهم الخليفة، ولكن في عهد الدولة الأموية فكان تنصيبهم وعزلهم، يعود أمره للعامل (وكيع، د. ت، ص 304)، ولكن في خلافة الخليفة عمر بن عبد العزيز أعاد للقضاء حرمة، وحال بين العامل وبين التعرض للقضاة (وكيع، د. ت، ص 316)، وفي عهد الدولة العباسية فقد كان تعيين القضاة من صلاحية الخليفة، ولكن قد يأذن لبعض العمال في تعيين القضاة في مناطق حكمهم، وهذا لا يحول بينه وبين استخدام سلطته في نصب من يريد وعزل من يريد، وكانت أرزاق القضاة قليلة إذا ما قورنت بأرزاق العمال، فقد كان رزق القاضي سوار بن عبد الله قاضي البصرة في عهد الخليفة المنصور مائتي درهم (وكيع، د. ت، ص 86)، وعندما توفي الخليفة المنصور وتولى بعده الخليفة المهدي، وفد عليه القاضي عبيد الله بن الحسن وكان قاضي البصرة، فسأله: "كم رزقك؟ قال: مائتان، فضعفها له" (وكيع، د. ت، ص 108)، وفي عهد الخليفة المأمون زيدت الأرزاق بصورة عامة (الطبري، د. ت، ص 95؛ الثعالبي، د. ت، ص 23)، وقد عين الخليفة المأمون رجلاً لقضاة الإبله وأجرى عليه في الشهر ألف (البیهقي، 1966م، ص 116)، درهم، كما ولي آخر قضاء دمشق، وأجرى عليه ألف درهم في الشهر (البیهقي، 1966م، ص 117)، وكان أمر اختيار القضاة في أيام الخليفة المأمون، والمعتمصم، والواثق، منوطاً بقاضي القضاة أحمد بن أبي دؤاد، وكان من الفقه، والفضل، والحرص على اختيار الأفضل، على جانب عظيم، وحتى إذا ولي الخليفة المتوكل جعل أمر اختيار القضاة إلى صاحب الشرطة إسحاق بن إبراهيم المصعبي، وكان عاقبة ذلك أن اختار إبراهيم بن محمد التميمي، الذي كان يقول: "الخلفاء ثلاثة: أبوبكر الصديق (رضي الله عنه)، عمر بن عبد العزيز، والمتوكل" (وكيع، د. ت، ص 180)، وانحل أمر القضاء في عهد الخليفة المقتدر، فإن الوزير ابن الفرات وضع منه وأدخل فيه قوماً لا علم لهم، ولا أبوة فيهم (التنوشي، 1995م، ص 231)، وضعف أمر القضاء بعد الخليفة المقتدر، حتى أنه في السنة (339هـ)، أراد أحد أصحاب الحاجب سبكتكين، قائد معز الدولة البويهبي، أن يشتري داراً تعود لناصر بوكالة وكيل نصبه الخليفة، ورأى الوكيل أن ذلك ليس في مصلحة القاصر فامتنع، فشدد الحاجب عليه النكير، فأغلق القاضي بابه واستعفى من القضاء، فقلد مكانه أبو الحسن محمد بن صالح المعروف بابن أم شيبان، الذي أجاب على أن لا يقبل رزقاً،

ولا خلعة، ولا شفاعة، وأن يعطى كاتبه من بيت مال السلطان ثلاثمائة درهم في الشهر رزقاً، ولحاجبه مائة وخمسون درهماً، وللقاضي في الفروض على بابه مائة درهم، ولخازن ديوانه وأعوانه خمسمائة درهم (ابن مسكويه، 1914م، ص117)، وكان رزق القاضي أبي القاسم علي بن المحسن التنوخي من سنة (370-447هـ) من نيابة القضاء، ودار الضرب وغيرها، في كل شهر مائتي دينار (الكتبي، 1951م، ص138)، وأن أجره عن الإشراف على دار الضرب ثلاثون ديناراً (غرس النعمة، 1967م، ص240)، فيكون الباقي رزقه من القضاء، وعن أعماله الأخرى، التي لم نعرف ماهيتها، وبلغ من تدهور الحال في أيام معز الدولة البويهية أنه في سنة (350هـ) ضمن أبو العباس عبد الله بن الحسن بن أبي الشوارب الأموي، القضاء أن يحمل إلى خزنة معز الدولة في كل سنة مائتي ألف درهم سنوياً يدفعها إلى بيت المال، وهو أول من ضمن القضاء في الإسلام (ابن الجوزي، 1938م، ص2؛ الهمذاني، 1958م، ص184)، وكان فعل هذا القاضي ما فعل، سبباً لأن ضمنت الحسبة ببغداد، وضمنت الشرطة بعشرين ألف درهم (ابن مسكويه، 1914م، ص188)، وأن إعطاء القضاء، والحسبة، والشرطة، بالضمان، إعطاء السرقة بالضمان، ففي السنة (332هـ)، ظهر لص يقال له: "ابن حمدي، ضمن السرقات ببغداد على أن - يؤدي للدولة في كل شهر خمسة عشر ألف دينار مما يسرقه هو وأصحابه، وأخذ خطة بها، وكان يؤدي الأقساط المترتبة عليه من بدل الضمان إلى الجهبذ، ويأخذ بها" (روازت)، أي وصولات رسمية" (ابن مسكويه، 1914م، ص51)، وكانت نتيجة الإهمال، أن تفتشت الرشوة، ويبدو أن القضاة وأتباعهم، كانوا يستوفون أرزاقهم من الرسوم التي كانوا يستوفونها من أصحاب المعاملات (ابن الجوزي، 1938م، ص204).

ثالثاً: القادة

أما بالنسبة إلى أرزاق القواد، فلم يصل لنا شيء، باستثناء ما ورد من أن ناصر الدولة، اصطنع في السنة (331هـ) عيسى جال الديلمي، وزاد في رزقه ألف دينار، ووصله بألفي دينار (الصولي، د. ت، ص241)، وأنه في السنة (332هـ) فر إليه أبو بكر محمد بن جعفر النقيب، من بغداد، فقبله، وخلع عليه، وعلى ولده، وبلغ برزقه ألفي دينار، ومثلها لولده وعلمانه، وأنه أقام يأخذ رزقه إلى أن كاتب أبا جعفر، وصار إلى الحضرة وتقلد فيها الشرطة في السنة (333هـ) (الصولي، د. ت، ص270).

رابعاً: الكتاب

الكتاب في أيام الخلفاء الراشدين كانوا يقومون بعملهم حسبة، إلا من اضطر إلى الرزق، وأول أجر للكاتب في ذلك العهد، هو أن زياد بن أبيه، ولي قسمة الغنائم بالبصرة، في السنة (14هـ)، في أيام الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، وزياد غلام له ذؤابة، بأجر درهمين في اليوم (ياقوت الحموي، 1969م، ص640)، ويعتبر هذا الأجر أجراً حسناً، إذا قورن بأجر العامل في ذلك الوقت (الخطيب الاسكافي، 1964م، ص144؛ لزياني، 1862م، ص73).

وأن أرزاق الكتاب في أيام بني أمية، وفي أوائل أيام بني العباس، لا تتجاوز الثلاثمائة درهم في الشهر (الطبري، د. ت، ص95؛ الثعالبي، د. ت، ص23)، وأن يزيد بن مسلم كاتب الحجاج وأخاه من الرضاة كان يجري عليه ثلاثمائة درهم في الشهر (الطبري، د. ت، ص96)، وكان يوسف ابن صبيح، والد أحمد بن يوسف وزير المأمون، يكتب لعبد الله بن علي العباسي، فلما استغنى عنه أخوه سليمان، صار يوسف إلى ديوان أبي جعفر، وأجرى له في كل يوم عشرة دراهم (ياقوت الحموي، 1924م، ص166)، وأن الخليفة المنصور طلبه يوماً فكتب بين يديه، فزاده في رزقه، وأصبح عشرين درهماً في اليوم (ياقوت الحموي، 1924م، ص167)، وقد استمرت رواتب الكتاب كذلك إلى أيام الخليفة المأمون، فكان أول من سن

زيادة الأرزاق، الفضل بن سهيل وزير المأمون (الطبري. د. ت، ص96؛ الثعالبي، د. ت، ص23)، وأن علي بن صالح، صاحب المصلى على ديوان رسائل الأمين، كانت جائزته في أيام الخليفة المأمون ثلاثمائة درهم في العام (الصباي، 1967م، ص287)، وأن الحسن بن وهب في أيام الخليفة المعتصم كان يتقاضى في كل شهر ألفي درهم عن كتابة الكتب الصادرة عن الوزير (غرس النعمة، 1967م، ص258)، وفي أيام الخليفة المتوكل اختار عبید الله بن خاقان لكتابتته، فأجرى له في كل شهر عشرة آلاف درهم (التنوشي، 1995م، ص15)، وكانت هناك أرزاق ضخمة في عهد الخليفة المقتدر حيث كان رزق أبي القاسم علي بن محمد المعروف بابن الحواري، وهو الذي رشح حامد بن العباس للوزارة (ابن مسكويه، 1914م، ص58)، أمر حامد بتقليده وتقليد ولده، أعمال العطاء في العساكر بناحي المغرب والحضرة، وأعمالاً أخرى (ابن مسكويه، 1914م، ص68)، فبلغ راتبه الشهري اثني عشر ألف دينار (ابن مسكويه، 1914م، ص88)، على قول، وسبعة عشر ألف دينار على قول آخر (الصباي، 1958م، ص97)، وتقلد الخصيي دواوين الأئمة سنة (319هـ)، وأجرى عليه وعلى كتابه ألفا وسبعمائة دينار في الشهر (ابن مسكويه، 1914م، ص226)، وأن أبا يعقوب إسحاق ابن نصير الكاتب البغدادي، اشتغل كاتباً بمصر عند محمد بن عبد الله بن عبد كان (الزركلي، 1969م، ص95) وأجرى عليه أربعين ديناراً في كل شهر (ياقوت الحموي، 1924م، ص237).

ولما سيطر أحمد بن سهل المروزي (ابن الأثير، د. ت، ص120)، على بلخ وتخومها، اتخذ أبا القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي وزيراً، ورزقه ألف درهم في الشهر، واتخذ أبا زيد أحمد ابن سهل (ياقوت الحموي، 1924م، ص152)، البلخي كاتباً، ورزقه خمسمائة درهم في الشهر (ياقوت الحموي، 1924م، ص147)، وفي عهد الخليفة المقتدر حدثت أزمات عصفت بالدولة وكانت سبباً في تأرجح رواتب الموظفين بين زيادة ونقص، فإن وزير أبو الحسن بن الفرات، زادت، إن وزير أبو الحسن بن الجراح، نقصت إلى الثلثين أولاً، وإلى النصف ثانياً (الصباي، 1958م، ص240)، وكان جاري صاحب ديوان السواد، مع كتابه والقرطاسية، في عهد الوزير ابن الفرات سبعة آلاف دينار في الشهر (الصباي، 1958م، ص37)، وكان جاريه وحده خمسمائة دينار في الشهر، فأنقصه إلى خمسة آلاف درهم (الصباي، 1958م، ص340)، وكان الوزير أبو الحسن بن الفرات، عين لأبي علي ابن مقله، جارياً مقداره خمسمائة دينار في الشهر (الصباي، 1967م، ص135)، فأنقصه الوزير علي بن عيسى إلى مائة دينار (الصباي، 1958م، ص340)، كما أنزل جاري أبي الفتح ابن الفرات، المعروف بابن حنزابة إلى مائة دينار أيضاً (الصباي، 1958م، ص340)، وفي عهد تغلب الديلم على العراق، كان جاري أبي القاسم الحسن بن اميرويه كاتب أبي القاسم علي بن الحسين، ابن أخت الوزير أبي الفرج محمد بن العباس، خمسمائة درهم في الشهر (غرس النعمة، 1967م، ص338).

خامسا: العمال

أن أكثر العمال في دولة الخلفاء الراشدين، يقومون بعملهم احتساباً، ويحصلون على القوت الذي يكفيهم وعيالهم، وكان أجر عامل البحرين في أيام الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، خمسة دراهم في اليوم (الخطيب الاسكافي، 1964م، ص144)، وكان رزق الربيع بن زياد الحارثي في أيام الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ألف درهم في العام (الزياني، 1862م، ص73)، وكان الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، إذا استعمل عاملاً، اشترط عليه ألا يركب برذوناً (ابن منظور، 2010م، ص284)، ولا يأكل نقياً (ابن منظور، 2010م، ص507)، ولا يتخذ بابا دون حاجات الناس (الطبري، د. ت، ص208؛ السيوطي، 1964م، ص128)، وكان يأخذ عماله بموافاة الموسم في كل سنة، يحجر عليهم بذلك، الظلم، ويحجزهم به عنه (السيوطي، 1964م، ص155)، كما أنه كان يتحرى عن عماله، وعن دفين أسرارهم، وكان

لا يخفى عليه ما يفيد كل منهم، وما ينفق القاصي منهم والداني في بحثه (البهقي، 1966م، ص 117)، وكان اذا بعث عاملاً، ثم بلغه أنه حاز مالا، احضره وقاسمه ماله، ومن عماله الذين قاسمهم، معاوية بن أبي سفيان، وأبو هريرة الدوسي، (البلاذري، 1923م، ص 94)، وعمرو ابن العاص (الزباني، 1862م، ص 74، و ص 75)، ولما تأسست الدولة الأموية، تغير الوضع بالنسبة لكبار العمال، فأصبحوا يستلمون رواتب كبيرة، لا تتناسب مع رواتب صغار العمال وبقية الموظفين، وأن زياد بن أبيه كان أول من بسط الأرزاق على عماله، ألف درهم في الشهر، وأجرى لنفسه خمسة وعشرين ألف درهم في الشهر (اليقوي، 1969م، ص 234)، وكانت عمالة الحجاج بن يوسف الثقفي، خمسمائة ألف درهم في السنة (البلاذري، 1978م، ص 330؛ الأصفهاني، د. ت، ص 203؛ الأغاني، د. ت، ص 203)، وأما عماله على الكور، فقد كانت عمالة أحدهم عشرين ألف درهم في السنة (الأصفهاني، د. ت، ص 288)، ومن ولاة الأمويين عمر بن هبيرة، وهو والي العراقيين (واسط والكوفة)، فقد كانت عمالته ستمائة ألف درهم في السنة (ابن خلكان، د. ت، ص 364)، وفي العهد العباسي، كان لكل قطر من الأقطار رزق معين للعامل، ولم يكن يسمح له أن يتجاوزه، وكان راتب عامل اليمن في عهد الخليفة الرشيد ألف دينار في السنة (الخطيب البغدادي، د. ت، ص 176)، وكذلك رزق عامل المدينة (الخطيب البغدادي، د. ت، ص 247)، وكان رزق صاحب شرطة المدينة في أيام الرشيد، لا يتناسب مع رزق العامل، إذا بينما كان راتب العامل ألف دينار في الشهر، كان رزق صاحب الشرطة ثلاثين دينار فقط (الخطيب البغدادي، د. ت، ص 347)، كما أعطى المأمون عبد الله بن طاهر، مال مصر لسنة، خراجها، وضياعها، ومقدار ذلك ثلاثة آلاف دينار (الأصفهاني، د. ت، ص 102)، وهذا عطاء وليس رزق، ويبدو أن أكبر رزق فرض لعامل في دولة بني العباس كان للفضل بن سهل، وأن المأمون لما بوع بالخلافة سنة (196هـ)، عقد للفضل بن سهل على المشرق وسماه "ذا الرياستين" وجعل عمالته ثلاثة آلاف درهم (الطبري، د. ت، ص 424)، وعندما أمر الخليفة المتوكل أحمد بن المديبر، بالخروج للشام، للتعديل، أجرى عليه مائة ألف درهم في الشهر (التنوشي، 1995م، ص 138)، وفي خلافة المقتدر كان أبي زنبور الحسين بن أحمد المادرائي، عامل مصر، يستلم ثلاثة آلاف دينار في الشهر (الجهشياري، 1983م، ص 347)، وعندما ولي حامد بن العباس فارس للخليفة المعتضد، كان رزقه ألفي دينار وخمسمائة دينار في الشهر، فأمر الخليفة المعتضد بزيادة رزقه إلى ثلاثة آلاف دينار في الشهر (الجهشياري، 1983م، ص 90)، وعندما قلد الخليفة المقتدر، أبا الحسن علي بن عيسى بن الجراح، الإشراف على مصر والشام، أجرى له ألفي دينار في كل شهر (الجهشياري، 1983م، ص 335)، ولما قلد مرداويج في السنة (323هـ) عبد الله بن وهبان القصباني البصري، الأهواز، أرزقه ألفي دينار في الشهر (ابن مسكويه، 1914م، ص 317)، وأما عمال النواحي فقد كان رزق الواحد منهم أيام الدولة الأموية ألف درهم في الشهر، وقد ارتفع في زمن الدولة العباسية إلى مائتي دينار في الشهر (التنوشي، 1995م، ص 401).

الخاتمة

إن الرواتب أساس الحياة وهي عماد الاسرة والمجتمع، وبدونها لا تستقيم الحياة، فهي الأساس الذي يعتمد عليه الناس في تلبية احتياجاتهم اليومية، وهي من الجوانب الاجتماعية الضرورية لاستمرار الدولة وقوتها.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج منها:

- 1- بينت الدراسة تباين في مقدار الأرزاق ابتداء من عصر الخلفاء الراشدين (رضي الله عنهم)، وحتى خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه.
- 2- وضحت الدراسة حرص الخلفاء على أموال المسلمين وعدم أخذ أكثر من المال المخصص لكل خليفة.
- 3- بينت الدراسة اختلاف الوضع في عهد الدولة الأموية من حيث التصرف بأموال بيت المال وما كان يمنح من الخلفاء من رزاق وهبات إلى الوزراء والقادة والكتاب والعمال والقضاة.
- 4- وضحت الدراسة أن الخليفة عمر بن عبد العزيز عمد إلى إعادة أمور التصرف ببيت مال المسلمين إلى ما كان عليه في زمن الخلافة الراشدة.
- 5- بينت الدراسة تغير الأحوال ورواتب رجال الدولة في زمن الخلافة العباسية.
- 6- وضحت الدراسة انحسار سلطة الخليفة العباسي بعد استيلاء البويهيين على مقاليد السلطة، وتصرفهم في بيت مال المسلمين، وحتى رواتب كبار رجال الدولة.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

- ابن الأثير، أبو الحسن علي بن محمد الجزري (ت630هـ/1232م).
الكامل في التاريخ، طبعة المستشرق ثورنبرغ، دار صادر، (بيروت، د. ت).
الأصفهاني، علي بن الحسين بن محمد (ت356هـ/967م).
الأغاني، تحقيق: سمير جابر، دار الفكر، (بيروت، د. ت).
البلاذري، أحمد بن يحيى (ت279هـ/892م).
فتوح البلدان، المطبعة المصرية بالازهر، (مصر، 1923م).
أنساب الأشراف، تحقيق: عبد العزيز الدوري، (بيروت، 1978م).
البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين (ت458هـ/1066م).
المحاسن والمساوي، مطبعة السعادة، (مصر، 1966م).
التنوخي، أبو علي المحسن بن علي بن محمد (ت384هـ/994م).
نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، تحقيق: عبود الشالجي، دار صادر، (بيروت، 1995م).
الفرج بعد الشدة، دار الهلال، (مصر، 1903م).
الثعالبي، عبد الملك محمد بن سلمان (ت429هـ/1083م).
لطائف المعارف، تحقيق: إبراهيم الأبياري، وحسن كامل الصيرفي، طبعة الحلبي، (القاهرة، د. ت).
الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب (ت255هـ/868م).
البيان والتبيين، (بيروت، 1968م).
الجهشياري، أبو عبد الله محمد بن عبدوس (ت331هـ/942م).
الوزراء والكتاب، تحقيق: مصطفى السقا وآخرون، (القاهرة، 1983م).
ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن (ت508هـ/1200م).
المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، حيدر آباد، (الدكن، 1938م).
الحصري القيرواني، أبو إسحاق إبراهيم بن علي (ت453هـ/1061م).
جمع الجواهر في الملح والنوادر، (بيروت د. ت).
الخطيب الاسكافي، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت420هـ/1029م).
لطف التدبير، تحقيق: محمد عبد الباقي، (بغداد، 1964م).
الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت436هـ/1071م).

- تاريخ بغداد، (بيروت، د. ت).
- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد (ت681هـ/1282م).
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، (بيروت، د. ت).
- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت748هـ/1346م).
- تاريخ الإسلام، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، (بيروت، 1990م).
- الزبير بن بكار، (ت256هـ/870م).
- جمهرة نسب قريش، تحقيق: محمود محمد شاكر، (القاهرة، 1960م).
- الزياني، أبو حمو موسى بن يوسف (ت791هـ/1389م).
- واسطة السلوك في سياسة الملوك، (تونس، 1862م).
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ/1504م).
- تاريخ الخلفاء، (القاهرة، 1964م).
- الشابشي، أبو الحسن علي بن محمد (ت388هـ/998م).
- الديارات، تحقيق: كوركيس عواد، (بغداد، 1966م).
- الصباي، هلال بن المحسن بن إبراهيم (ت448هـ/1056م).
- تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، طبعة الباي الحلبي، (القاهرة، 1958م).
- الصولي، أبو بكر محمد بن يحيى (ت946هـ/1539م).
- أخبار الرازي والمتقي، (مصر، د. ت).
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت310هـ/922م).
- تاريخ الرسل والملوك، دار المعارف، (مصر، د. ت).
- ابن الطقطقي، محمد بن علي بن طباطبا (ت709هـ/1309م).
- الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، دار صادر، (بيروت د. ت).
- غرس النعمة، أبو الحسن محمد بن هلال الصباي (ت480هـ/1087م).
- الهفوات النادرة، تحقيق: صالح الاشر، (دمشق، 1967م).
- ابن مسكويه، أبو علي أحمد بن محمد (ت421هـ/1030م).
- تجارب الأمم، تحقيق: أمدروز (مصر، 1914م).
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين (ت711هـ/1311م).
- لسان العرب، تحقيق: أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، (بيروت، 2010م).
- الهمداني، محمد بن عبد الملك بن إبراهيم (ت521هـ/1127م).

- تكملة تاريخ الطبري، تحقيق: ألبرت يوسف كنعان، المطبعة الكاثوليكية، (بيروت، 1958م)،
المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين (ت346هـ/957م).
مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، طبعة الشعب، (القاهرة، 1966م).
وكيع، محمد بن خلفان بن حيان (ت1306هـ/1888م).
أخبار القضاة، (مصر، د. ت).
ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله (ت626هـ/1229م).
معجم الأدباء، تحقيق: مرجليوت، (القاهرة، 1924م).
معجم البلدان، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (لبنان، 1969م).
اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب (ت292هـ/905م).
تاريخ اليعقوبي، دار صادر، (بيروت، 1969م).

ثانياً: المراجع.

- الزركلي، خير الدين بن محمد بن علي (ت1396هـ/1976م).
الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين، (بيروت، 1969م).
زيدان، جرجي (ت1332هـ/1914م).
تاريخ التمدن الإسلامي، دار القلم، (بيروت، د. ت).
الكتبي، محمد بن شاكر.
فوات الوفيات، مطبعة دار السعادة، (القاهرة، 1951م).